دور الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بين العوائق و الإصلاح

د.أوشاعو رشيد.

أستاذ محاضر ب بكليةالحقوق والعلوم السياسية بودواو

جامعة امُحَمَّد بوقرة– بومرداس.

ملخص:

باتت مسألة إصلاح منظمة الأمم المتحدة على جميع المستويات أمرا ضروريا و ملحا، خاصة في ظل عجزها على حل الأزمات الدولية الراهنة خاصة الأزمة السورية، و تختلف مستويات هذا الإصلاح على اختلاف خصوصية كل جهاز فيها، ومن أهمها منصب الأمين العام للمنظمة الذي مر بمراحل عديدة من تفاوت الأدوار خلال السبعين سنة الماضية تأرجحت بين أدوار فاعلة و أدوار ضعيفة، ما أدى إلى ظهور عدة محاولات لإصلاح هذا المنصب عبر تعاقب الأمناء العامين، ولعل أكثرها جدية تقارير بطرس بطرس غالي، كوفي عنان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، اللذان لخصا فيها اتجاهين للإصلاح عموما هما: طريقة التعيين في المنصب، و دعم عمل الأمين العام من خلال إصلاحات مالية و إدارية خاصة على مستوى الأمانة العامة للأمم المتحدة، لكن تبقى هذه المحاولات تلقى اعتراضا من بعض الأطراف في المنظمة لعدة أسباب، مما يبقي هذا الموضوع محل استقطاب قوي تفرضه موازين القوى الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأمين العام– الأمم المتحدة– إصلاح– غالي– كوفي– غوتيرس– إصلاحات مالية– إصلاح إداري.

Abstract :

The reform of the U.N become necessary, specially after its failure to solve the international crises like the Syrian crises, the reform must touch all the organs of the international organization, Inter Alea the post of the secretary, witch transformed in 70 years, between effective and ineffective role, that were the motive to several attempts to reform the post of the U.N general secretary, the most important employee in the organization, how guaranty the mediation between the states members and the organization.

This poste were the subject of several reports of reform by many secretaries of the U.N especially Boutros Boutros GHALI and KOFI Annan, consisted to: reform the way of selection of the secretary, and support it by financial and administrative resources, this attempt were face to many objections, due to the international balance of forces.

Key words: *general secretary, U.N, reform, KOFI, GHALI, GOTIRICH, financial, administrative.*

مقدمة:

مرت الذكرى السبعون على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، أكبر منظمة دولية عرفها تاريخ العلاقات الدولية و هي تواجه تحديا داخليا هاما يتمثل في إصلاح أجهزتها على كافة المستويات: السياسية، المادية والإدارية، لكن من بين أهم ملفات الإصلاح صعوبة وإثارة للجدل منصب

الأمين العام للأمم المتحدة[1]، و ذلك راجع للدور المحوري الذي يتميز به داخل المنظمة، علاوة على أن مهمة العمل على تنسيق الجهود و مقاربة الآراء لإصلاح الأمم المتحدة تقع بالدرجة الأولى عليه من خلال التقارير الدورية التي يعرضها على مختلف أجهزة المنظمة.

يعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أو الأمانة العامة إحدى أهم المكونات الرئيسة لمنظمة الأمم المتحدة حسب ميثاقها[2]، كما يعتبر من المناصب الأكثر حساسية التي تلعب دورا مهما في سير المنظمة، و الحفاظ على تماسك الدول الممثلة فيها لتحقيق أهدافها.

لقد مر هذا المنصب عبر العقود التي تلت إنشاء المنظمة بعدة تطورات و تحولات، جابه خلالها العديد من التأثيرات والضغوط القانونية منها و غير القانونية، مما جعل الأصوات تعلو إلى ضرورة إصلاح ودعم هذا المنصب ليتلاءم مع المستجدات الدولية التي طرأت على المجتمع الدولي، والأحداث المتسارعة التي طرأت على العلاقات الدولية بمختلف أنواعها، وكذلك مسايرة للتحديات التي أنتجتها هذه الظروف، والتي جعلتها تؤثر بشكل متباين على التعاون و التنسيق الدوليين في العديد من المجالات في ظل انتقادات كبيرة لطريقة تعيين الأمين العام و مساهمة الدول الأعضاء في التوافق عليه.

بناءً على هذا التقديم البسيط و المقتضب نحاول طرح الإشكالية التالية :

ما هي أهم التطورات والتحديات التي واجهت منصب الأمين العام للأمم المتحدة ؟ وما هي أهم الإصلاحات المقترحة لدعم عمل هذا الجهاز؟

مما سبق سنعالج هذا الموضوع ضمن المحاور التالية:

أولا- تطور دور الأمين العام للأمم المتحدة.

ثانيا- معوقات و تحديات عمل الأمين العام للأمم المتحدة.

أ- على مستوى التعيين.

ب- على مستوى الصلاحيات والقرارات.

ثالثا- آليات إصلاح منصب الأمين العام للأمم المتحدة.

أولا- تباين دور الأمين العام للأمم المتحدة من الدور الإداري إلى الدور السياسي:

من المؤكد أن سبعين سنة من إنشاء منصب الأمين العام للمنظمة قد شهدت عدة تطورات و تأثيرات بشأنه، على غرار ما شهده المجتمع الدولي من تغييرات مهمة في البيئة السياسية الإستقطابية والأولويات التي يواجهها، و يمكن تلخيص هذه المراحل في:

1- حصر دور الأمين العام في الإدارة ما بين 1945-1947:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، سعى المجتمع الدولي إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وكان من مقاصدها الرئيسية الإستباقية حفظ السلم و الأمن الدوليين، إنماء العلاقات الودية، التنسيق و التعاون بين الدول لحل النزاعات الدولية سلميا[3]، وقد كان الدور الأصيل للأمين العام عند نشأة المنظمة يغلب عليه الطابع الإداري[4]، وهذا ما نلاحظه من خلال نصوص الميثاق، حيث كانت المنظمة في مراحلها الأولى تحتاج إلى تطوير هياكلها الإدارية وضبط عملها، والتنسيق بين الدول وتشجيعها للإنضمام إليها، و تقريبا يمكن تلخيص هذه الفترة القصيرة في عهد "غلادوين جب *Gladwyn Jebb*" الذي شغل منصب الأمين العام بالنيابة من 24 أكتوبر 1945 إلى غاية فيفري 1946، ليخلفه "تراجيف لي *Trygve Lie*" إلى غاية نوفمبر 1952 أين استقال من عهدته الثانية، وهو أقوى مؤشر على نهاية هذه المرحلة.

2- غلبة الدور السياسي على الدور الإداري للأمين العام للأمم المتحدة ما بين 1947-1996:

يمكن تلخيص هذه المرحلة في بداية نزعة الأمين العام لبعض التوجهات السياسية الدولية ودعمه لها مما خلق عدة انقسامات بين الدول، على غرار دعم قرار تقسيم فلسطين عام 1947،وقبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة، ودعم تمثيل الصين في المنظمة مما أثار حفيظة الولايات المتحدة لادعائها بانحيازه للاتحاد السوفياتي، و تشير الممارسة الواقعية إلى أن هذا الدور ظهر بشكل جلي بداية من الحرب الباردة في إطار الحرب الكورية 1950[5]، فقد أدت موافقة المنظمة على التدخل الأمريكي لحل النزاع بين الكوريتين لاستعمال الاتحاد السوفياتي لحق النقض لعدم تمديد ولاية "تراجيف لي *Trygve Lie*"[6]، و رغم صدور

قرار الجمعية العامة في فيفري 1951 بتمديد الولاية لثلاث سنوات، إلا أن الاتحاد السوفياتي قاطع التعامل معه بدعوى عدم مشروعية تعيينه، مقترحا إقامة منصب أمين عام بشكل تشاركي، كل هذا الاستقطاب أدى به للاستقالة[7].

بنشوب الحرب الباردة، ظهرت عدة عوامل أعطت قوة كبيرة للدور السياسي للأمين العام و تأثيره في العلاقات الدولية، وتتمثل فيما يلي:

شلل وعجز مجلس الأمن عن تأدية مهامه في حفظ الأمن والسلم الدوليين، بسبب الاستعمال المفرط لحق النقض، ما أدى لانتقال جزء من اختصاصاته إلى الجمعية العامة. وهو ما أدى إلى فتح مجال واسع للأمين العام لولوج السياسة الدولية و التأثير فيها من خلال التوفيق بين الدول الكبرى في المسائل المهمة التي تعرض على الأمم المتحدة، كما ظهر ما سمي بـ "المساعي الحميدة" للأمين العام، حيث كان له أثر كبير في حل كثير من الخلافات و النزاعات الدولية[8].

التأثير الشخصي لبعض الأمناء الذين تولوا المنصب، وإسهامهم في تطور هذه الوظيفة، فمثلا فرض" داغ هامرشولد *Dag Hammarskjöld* " ما اصطلح عليه بالدبلوماسية الوقائية[9]، و استحدث نظريته "السلطات الطارئة" للأمين العام التي تخوله اتخاذ إجراءات لم تفوضه الأجهزة الرئيسية في اتخاذها، حتى ولو لم يكن منصوصا عليها في الميثاق[10].

كما أضاف "بطرس بطرس غالي" مصطلح "الإنذار المبكر عن الأزمات"، وتعزيز دور الأمين العام، و تأهب قوات حفظ السلام للتدخل السريع، كما يعتبر أول أمين عام يوصي بإسناد حق طلب آراء إستشارية من محكمة العدل الدولية للأمين العام[11]، وعدم الإكتفاء بتفعيل طلب آراء استشارية منها بإحالتها من الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى محكمة العدل الدولية[12].

3- مرحلة ضعف دور الأمين العام للأمم المتحدة (1997-2017):

تبتدئ هذه المرحلة عموما بتولي "بطرس بطرس غالي"، كنتيجة للخلافات العميقة التي ظهرت بينه و بين الولايات المتحدة الأمريكية، التي عارضت تمديد عهدته للمرة الثانية، ولقد وضعت من جملة الملاحظات لتبرير عدم ترشيحه ثانية -والتي

تهم موضوعنا– منها *Inter Alea*: عدم قيام" بطرس بطرس غالي" بالإصلاحات الإدارية في الأمانة العامة، أما الإجراءات التي قام بها فيما يخص تخفيض عدد الموظفين بنسبة (25%) وتخفيض ميزانية الأمم المتحدة، فقد اعتبرتها واشنطن غير كافية، كما حملته مسؤولية مقتل 15 جنديا أمريكيا في الصومال، كذلك أثارت مسألة سن الأمين العام كونه بلغ 74 سنة عقبة أخرى تعرقل نشاطه وتمنع تجديد عهدته.

خلال هذه الظروف تبدأ مرحلة السيطرة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة عموما والأمين العام خصوصا، من خلال فرض مقارباتها على مجلس الأمن، وتحجيم آليات عمل الجمعية العامة،وتهميش دور الأمين العام أو السيطرة عليه، وقد جابهته عدة تحديات في هذه الفترة مثل:

مسؤولية الحفاظ على استقلاليته الوظيفية والسياسية، فلا يكون تابعا لدولة أو لدول أخرى بل ممثلا لجميع الدول الأعضاء، ومعبرا عن المجتمع الدولي وقوة لتدعيم عمله، وهذا ما يدعمه لمواجهة التحديات الكبيرة لها كالحروب، الفقر، التنمية، البيئة، حقوق الإنسان...إلخ.

واجه الأمين العام عراقيل تتعلق بمصادر وطرق تمويل أنشطة الأمم المتحدة، وعدم الالتزام بسداد الأنصبة المالية من قبل بعض الدول الأعضاء وتأثير ذلك على استمرار قيام الأمم المتحدة بدورها في تحقيق الأهداف العليا المنوط بها، لا سيما في ظل توسع عمليات حفظ السلام والبرامج الإغاثية، وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي تماطل في تسديد مستحقاتها المالية على الرغم من أنها تعد الممول الأكبر للأمم المتحدة، إلا إن إسهامها المالي يعد إسهاما سياسيا ما دامت الأمم المتحدة تخدم المصالح الأميركية.

تضخم الهيكل التنظيمي والبشري لمنظمة الأمم المتحدة، حيث قدم كوفي عنان تقرير مشروع لإصلاح الأمم المتحدة أعلن عنه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 جويلية 1997، حيث ركز مشروعه على إعادة هيكلة وترشيد نفقات أمانة الأمم المتحدة، ومن بعدها تقارير 2002، 2004 (بادوفا)، 2005 و 2006 المعنية بإصلاح منظمة الأمم المتحدة.

ثانيا– المعوقات والتحديات التي يواجهها منصب الأمين العام:

1–طريقة تعيين الأمين العام ومدة عهدته:

كان "تريجف لي" أول أمين عام للأمم المتحدة أوصى مجلس الأمن بتعيينه في 1 فيفري 1946، ونظرا لأن ميثاق الأمم المتحدة لم ينص على فترة ولاية الأمين العام، فقد اتخذت الجمعية العامة قرارا بأن يكون التعيين لمدة خمس سنوات قابلة للتمديد[13]، ويبقى مجلس الأمن و الجمعية العامة أحرار في تعديل مدة الولاية[14]، ولا يوجد قاعدة مكتوبة تنص على إمكانية تمديد الولاية ولكن جرى العرف على هذا[15]، وفي 1 نوفمبر1950 صدر قرار ثانٍ من الجمعية العامة بمدّ فترة ولاية الأمين العام لمدة ثلاث سنوات أخرى اعتبارا من 1 فيفري 1951، لكن هذا القرار أثار خلافا قانونيا حول مدى مشروعيته، فبينما دفعت بعض الدول أن الجمعية العامة هي التي تملك تحديد مدة ولاية الأمين العام فهي تملك أيضا تعديل هذه المدة أو تجديدها دون الحاجة لتوصية جديدة من مجلس الأمن لأن شخص الأمين لم يتغير، وذهبت دولا أخرى إلى أن إعادة تعيين الأمين العام دون توصية جديدة من مجلس الأمن هو عمل غير قانوني[16].

تعود أسباب هذا الخلاف على تمديد العهدة للأمين العام السابق " تريجف لي" ، إلى اقتراب انتهاء ولايته الأولى أواخر 1950 دون وجود بديل له، حيث بادرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمفردها و دون توصية من مجلس الأمن إلى إعادة انتخابه لولاية أخرى أمدها ثلاث سنوات، ولم تبادر الجمعية العامة إلى اتخاذ هكذا موقف إلا نتيجة لانقسام مجلس الأمن في هذا الشأن وشلله، حيث تمسكت الولايات المتحدة بإعادة تعيينه، في حين عارض بعض الأعضاء هذا التمديد، إلا أنه و نظرا لسيطرة الولايات المتحدة آنذاك على الجمعية العامة، فقد أصدرت في 1 نوفمبر 1950 قرارا يقضي بتجديد عهدة الأمين العام لثلاث سنوات اعتبارا من 1 فيفري 1951[17].

يعين الأمين العام استناداً إلى ترشيح وتوصية من قبل مجلس الأمن للمرشح باعتبارها مسألة من المسائل الموضوعية التي تدخل ضمن اختصاصه[18]، من ثم يتم

تعيينه من قبل الأغلبية المطلقة لأعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة[19]، فعملية الاختيار تتم على مرحلتين: على مستوى مجلس الأمن، وهنا تمر عملية اقتراح أسماء المرشحين، وتداول أعضاء مجلس الأمن التي تتطلب لصدورها موافقة تسعة من أعضائه وخصوصاً الدول الخمس الدائمة العضوية في سرية لتفادي استعمال حق النقض حسب نص المادة (3/27) من الميثاق و المادة (48) من النظام الداخلي لمجلس الأمن[20]، إذ يعتبر اتفاقها على مرشح معين مرحلة حاسمة للفوز بالمنصب، ثم تليها مرحلة تقديم التوصية من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت على المترشح بالأغلبية المطلقة وليس بأغلبية الثلثين لعدم دخول هذا التعيين ضمن الحالات التي تدخل ضمن الثلثين طبقا لنص المادة (2/18) من الميثاق[21].

تجدر الإشارة أنه و لأول مرة في منظمة الأمم المتحدة تتم تزكية أمين عام بالإجماع "*Unanimité*" من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو "بان كي مون" سنة 2007، مما شكل دعما سياسيا دوليا قويا له لأداء مهامه[22].

يظهر هنا أن الطابع السياسي لتعيين الأمين العام هو العامل المؤثر الأول على تعيينه واختياره، إذ لا يمكن القول أن الأمين العام يتم انتخابه لأن المسألة هنا تتعلق بشرط الحصول على توصية من مجلس الأمن بانتخاب أمين عام معين، لذا أبعدت عبارات "الانتخاب" من الميثاق لتعوضها بكلمة "تعيين"، وهذا يوحي بوجود تأثير سياسي من مجلس الأمن ابتداء من تاريخ ترشيحه، وقد اعتبر هذا التأثير السياسي أهم و أكثر حدة من الانتخاب بالأغلبية نظرا للدور الذي يلعبه على حساب الأغلبية المطلقة للدول الأعضاء في الجمعية، أو حتى على حساب تمكين التنافس على المنصب عن طريق عدة ترشيحات إقليمية أو شخصية لهذا المنصب[23].

2. على مستوى الصلاحيات والقرارات:

لقد حدد ميثاق الأمم المتحدة صلاحيات الأمين العام للأمم المتحدة بطريقة مقتضبة، حيث خول نص المادة

(98) و(99) الأمين العام عدة اختصاصات[24]، يمكن من خلالها أن يفتح الباب لتوسيع صلاحياته فيما يخص القضايا السياسية و ذلك من خلال:

أ/ أعطت المادة (98) للأمين العام حق حضور كل اجتماعات الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية[25]، ورخصت له بمقتضى اللوائح الداخلية لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، أن يبدي خلال ذلك آرائه كتابة أو شفاهة في المسائل المدرجة في جدول الأعمال، كما رخصت له اللائحة الداخلية للجمعية العامة سلطة إعداد جدول أعمالها المؤقت، وله إدراج أية مسألة يرى ضرورة عرضها على الجمعية العامة، ولم يطلب إليه عرضها ممن يملك الحق في ذلك، وأخيرا له حق إبداء رأيه في المسائل المدرجة بجدول أعمال كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية بدعوة من رئيس كل منهما. و بالتالي فإن النص يفتح المجال واسعا للأمين لعرض مختلف المسائل ويعطيه السلطة التقديرية لتكييف ما يراه مناسبا من عدمه وعرضه للنقاش، وهكذا يأخذ اختصاص الأمين العام بمقتضى المادة (98) من الميثاق طابعا سياسيا بالاستناد إلى ما سبق ذكره.

ب/ قيام الأمين العام بالوظائف التي تسندها إليه كل من الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية بحكم وجوده على رأس أحد الفروع الرئيسية للمنظمة الدولية، مما يجعله أكثر احتكاكا و قربا من النزاعات الدولية، مما يتيح له فرصة الإلمام بالكثير من خباياها وتعقيداتها.

كذلك من الوظائف الموكلة إلى الأمين العام من قبل الجمعية ومجلس الأمن القيام بإجراءات التحقيق، الوساطة والمصالحة، ولعل أبرز الأمثلة الحديثة على تلك المهام الموكلة له بسبب النزاعات نجد دوره في الأزمة السورية من خلال المبعوث الشخصي له في مختلف المفاوضات الجارية بين أطراف النزاع، كما نجد مثلا دوره في الحرب العراقية الإيرانية عام 1978، أين طلب مجلس الأمن من الأمين العام التحقيق في النزاع[26]، وطلب منه القيام بمفاوضات بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية لإطلاق سراح الطيارين

الأمريكيين المحتجزين[27]، كما طلب منه في الكونغو عام 1960 إبرام الاتفاقات الخاصة بإنشاء بعثة لقوات حفظ السلام مع الدول المعنية وإصدار اللوائح والتنظيمات بعمل هذه القوات وتنظيم علاقاتها بالأمم المتحدة بوجه عام وبالأمين العام بوجه خاص[28].

ج/ أوجبت المادة (98) من الميثاق على الأمين العام إعداد تقرير سنوي يقدم إلى الجمعية العامة، يتضمن تفاصيل سير عمل المنظمة وبيانا بالتطورات السياسية خلال العام المنصرم، كما يتضمن جميع المعلومات التي تحتاج إليها أجهزة منظمة الأمم المتحدة وإيضاحات بشأن المسائل الخاصة بحفظ الأمن والسلم الدوليين، وقد أصبح التقرير أداة من أدوات تعبير الأمين العام عن أفكاره ووجهات نظره في الأحداث السياسية الدولية، بل ولطرح مفاهيم جديدة تعبر عن فلسفة الأمين العام ورؤيته لمستقبل المنظمة الدولية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك التقارير التي وضعها الأمين العام السابق "بطرس غالي" التي تضمنت أفكارا عن الدبلوماسية الوقائية، وبناء السلام، واختبار مدى نجاح هذه المفاهيم من خلال التطبيق العملي، و دمقرطة الأمم المتحدة في إطار ما أسماه الجيل الثالث من المنظمات الدولية[29]، وفي النهاية تصبح هذه التقارير بمثابة دعوة إلى الوحدة العالمية ومحاولة لإبراز المشاكل الدولية الحيوية والمطالبة بإيجاد حلول لها تسهم في تعزيز السلم في المجتمع الدولي و تفتح المجال لمعالجة مشاكل التنمية والفقر ونحو ذلك.

د/ كما أن نص المادة (99) من الميثاق أعطى تحديا كبيرا لوظيفة الأمين العام للأمم المتحدة بإضفاء الطابع السياسي لها، باعتبار أن هذا النص يمنحه اختصاصا سياسيا مطلقا – في تفسير أي مسألة بأنها تمثل تهدد للسلم و الأمن الدوليين من عدمه لا يمكن إدراجه ضمن الاختصاصات الإدارية للأمين العام[30].

كما أن الأمين العام للأمم المتحدة "داج همرشولد" كان في تفسيره لاختصاصات هذا المنصب بمقتضى هذه المادة، يرى أنها قد حولته من مجرد موظف إداري إلى مسؤول يضطلع بدور سياسي، كما أشار إلى أنها استهدفت أكثر من أية مادة أخرى من وجهة نظر واضعي الميثاق، إضفاء طابع سياسي على اختصاصات الأمين

العام، وإن نصوصها في هذا الصدد يصعب معارضتها.

لكن، و بالرغم من النصوص القانونية التي تدعم الصلاحيات الموسعة لمنصب الأمين العام دون تقييد، إلا أن جل العهدات الثماني لمنصب الأمين العام قد شهدت عدة عراقيل جابهته في ممارسة المهام هذه، كان مصدرها الدول الكبرى، و ذلك بهدف السيطرة وبسط النفوذ عليه من جهة. أو إضعاف وتحجيم دوره في حالات أخرى بما يخدم مصالحها، وهو ما نتج عنه استقالة عدد من الأمناء أو عدم تمديد العهدة لهم ومنهم من توفي في ظروف غامضة[31]، وهذا لا يعني وجود ضغوط أخرى غير مباشرة من الدول الأعضاء تظهر في صورة التأثير على الموظفين التابعين للأمانة العامة ممن يحملون جنسياتها وإملاء التوجيهات عليهم وهو ما من شأنه التأثير والتوجيه بصفة غير مباشرة للقرارات التي يتخذها الأمين العام في بعض القضايا، بالرغم من أن ميثاق المنظمة ينص صراحة في المادة (100) على أنه:" ليس للأمين العام ولا للموظفين أن يطلبوا أو أن يتلقوا في تأدية واجبهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن الهيئة. وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يسيء إلى مراكزهم بوصفهم موظفين دوليين مسؤولين أمام الهيئة وحدها، ويتعهد كل عضو في "الأمم المتحدة" باحترام الصفة الدولية البحتة لمسؤوليات الأمين العام والموظفين وبألا يسعى إلى التأثير فيهم عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم"[32].

كما أن تفسير نص المادة (99) من ميثاق الأمم المتحدة له حدان أو وجهان: فمن جهة يعطي للأمين العام السلطة التقديرية لتقرير ما يراه تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولكن هذا لا يجعله من جهة أخرى حرّا بل مقيدا بإطار الإرادة السياسية للدول الأعضاء في الجمعية العام أو مجلس الأمن، ذلك أنه في الأخير يقوم بدور الإخطار و التنبيه فقط، لينسحب دوره إلى الدور التنفيذي بناءً على ما سيخلص إليه اتفاق الدول فيما بعد[33].

ثالثا: آليات إصلاح دور الأمين العام للأمم المتحدة:

برزت فكرة إصلاح الأمم المتحدة عموما ومنصب الأمين العام خصوصا ابتداء من تسعينيات القرن الماضي، ويعتبر تقرير الأمين العام "بطرس بطرس غالي" أولى

الخطوات لهذا الإصلاح، حين طلب منه مجلس الأمن في اجتماع 31 جانفي 1992 إعداد تحليل و توصيات بشأن سبل تعزيز و زيادة قدرة الأمم المتحدة في إطار الميثاق و أحكامه على الاطلاع بمهام الدبلوماسية و حفظ السلام، حيث قدم الأمين العام تقريرا موسوما بـ " برنامج للسلام"[34].

1- الإصلاح في الدور الإداري:

أ/ خطة كوفي عنان للإصلاح 1997:

تمثلت خطة إصلاح كوفي عنان لعام 1997 في مجال الاستثمار في الموارد البشرية[35]، تمثلت في تطوير القدرة القيادية للأمين العام وكبار المديرين على تعزيز وحدة الهدف وسرعة الاستجابة وذلك من خلال إعادة هيكلة الأمانة العامة، ونقلها من الصورة النمطية التقليدية إلى إدارة حديثة، ويتم هذا من خلال[36]:

تحويل تنظيم الأمانة العامة: و ذلك من وحدات متباينة تقوم على الأساس الإداري البيروقراطي ويعوزها التركيز الاستراتيجي إلى هيكل أفقي، يقوم على المرونة و سرعة الاتصال والتنسيق[37].

إنشاء فريق الإدارة العليا: مكوّن من رؤساء اللجان التنفيذية الأربعة، و يضاف لهم عدد من كبار المديرين يختارهم الأمين العام، و تكون مسؤوليته الأولى مساعدة الأمين العام في قيادة التغيير وإرساء إدارة سليمة[38].

إنشاء منصب نائب الأمين العام: يعتبر تعدد الأدوار التي يقوم بها الأمين العام مصدر رئيسي من مصادر قوة هذا المنصب، لكن هذا له أثر سلبي يتمثل في الحد من الاهتمام الذي يمكن أن يوليه الأمين العام لتوفير القيادة الفكرية والتنظيمية للأمانة العامة خاصة مع اتساع الجوانب الفنية والإدارية للمنظمة على حساب نشاطات أكثر أهمية كحالات الطوارئ، حفظ السلام، التنمية..إلخ، لذا تم اقتراح إنشاء منصب الأمين العام يناط به الأدوار الإدارية و الفنية للمنظمة، ليتفرغ الأمين العام للدور السياسي[39]، وقد تم إقرار هذا المنصب بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1997[40] قضى بتعيين " لويس فريشيت" كأول نائبة للأمين العام عام 1998 التي كانت تشغل منصب نائبة وزير الدفاع في كندا، وخلفها في

المنصب "مارك مالوك براون" من المملكة المتحدة عام 2006 ، و أعقبته" آشا-روز ماغيرو" من تنزانيا عام 2007، التي خلفها "يان إيلياسون" من السويد عام 2012[41].

أسند لهذا المنصب مهمة مراقبة ومتابعة تطبيق الإصلاحات الجديدة في المنظمة، كما أن لنائب الأمين العام مطلق الصلاحية في إدارة مكتب تمويل التنمية *(Bureau du financement de Développement)*، وهو مكتب تم استحداثه لدعم دور المنظمة في التنمية فيما يسمى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إنشاء وحدة التخطيط الاستراتيجي: وهي وحدة تتبع الأمين العام و تدعمه في قراراته التي يتخذها على كافة المستويات الإدارية والسياسية، تكلف بتحديد القضايا والاتجاهات العالمية الناشئة، وتحليل مدى تأثيرها على أدوار الأمم المتحدة و أساليب عملها، ووضع توصيات بشأن السياسة العامة بهدف ضمان قدرة عالية للأمين العام على القيادة والوصول إلى أفضل المعلومات و النتائج[42].

ب/ تقرير كوفي عنان لعام 2002:

يعتبر هذا التقرير إستكمالا لما تم بدأه في تقريره لعام 1997، وتمثلت هذه التحسينات في:

إعطاء الأمين العام مرونة في تسيير الموارد: يعتبر نظام التخطيط والميزانية الحالي بالأمم المتحدة معقدا من الناحية البشرية والمادية، فهو يشتمل على ثلاث لجان منفصلة، ووثائق عديدة ومئات من الاجتماعات. وتشمل التغييرات المقترحة في الفرع الخامس خطة متوسطة الأجل تغطي سنتين فقط بدلا من أربع، والتي سترتبط بمخطط الميزانية الذي يقدم قبل سنة من وضع الميزانية الفعلية، وسيكون مخطط الميزانية ذاته أقل تفصيلا وأكثر اتساما بالإستراتيجية، و لأجل ذلك تمت التوصية على منح الأمين العام بعض المرونة لتحريك الموارد بين البرامج و البنود، كبند الموظفين وفقا للاحتياجات دون أخذ موافقة مسبقة من الدول الأعضاء على غرار رؤساء الوكالات المتخصصة و البرامج و الصناديق لتحسين قدرتها على الاستجابة للمطالب سريعة التغير[43].

اقتراح إنشاء منصب أمين عام مساعد: بهدف المساعدة في إدارة أعمال

الإدارة بصفة عامة ودعم وضع سياسات متماسكة في الإدارة، ولتكميل هذه الإجراءات، فإنه تتخذ تدابير لتعزيز التعاون بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والإدارة[44].

ج/ إصلاحات كوفي عنان لعام 2005[45]:

يعتبر هذا التقرير من أهم التقارير المعنية بإصلاح هيكل منظمة الأمم المتحدة بما في ذلك منصب الأمين العام من حيث إعطاءه مجال عمل أوسع و فرض رقابة عليه، فبعد تقرير عام 1997 الذي رسم إصلاحات هيكلية للأمانة العامة، أعقبتها مجموعة من التحسينات الفنية و الإدارية لكي توفر للمنظمة برنامجا أكثر تركيزا للعمل ونظاما أبسط للتخطيط وإعداد الميزانيات ولتمكين الأمانة العامة من توفير خدمات أفضل، جاء هذا التقرير ليغير هيكلية الأمانة تماشيا مع الأهداف الإنمائية المسطرة لغاية عام 2015[46].

يمكن تلخيص ما جاء في هذا التقرير في النقاط التالية:

دعم مهام الأمين العام بالموارد اللازمة: حيث أكد القرير على أن يجب على من بيدهم سلطة اتخاذ القرارات - في الجمعية العامة ومجلس الأمن أساسا - أن يراعوا، عند إسناد مهام للأمانة العامة[47]، أن يوفروا الموارد الكافية لهذه المهام، إذ يجب أن يُوفر للأمين العام وللمديرين العاملين معه ما يحتاجونه من السلطات التقديرية والوسائل، والسلطات الإدارية والمساعدات اللازمة من الخبراء لتمكينهم من إدارة منظمة يُتوقع منها أن تلبي الاحتياجات السريعة التغير في أجزاء مختلفة من العالم[48].

توسيع مساءلة الأمانة العامة: من المهم أن تكون الإدارة أكثر عرضة للمساءلة كما يجب تعزيز قدرة الهيئات الحكومية الدولية في الرقابة عليها، وبالمثل، يجب أن تتوفر للدول الأعضاء ما تحتاجه من أدوات الرقابة لمساءلة الأمين العام فيما يتعلق بإستراتيجيته وقيادته، و في سبيل ذلك اقترح الأمين العام السابق تحديد فئات أخرى من المعلومات التي يمكن جعلها متاحة بصورة روتينية، وأنه بصدد إنشاء **مجلس للأداء الإداري** لضمان مساءلة كبار المسؤولين عما يقومون به من أعمال وما تحققه وحداتهم من

نتائج متعلقة بمهامهم. مع القيام بصفة دائمة بالعديد من التحسينات الداخلية الأخرى، الهدف منها هو توجيه النظم الإدارية وسياساتها في مجال الموارد البشرية لتتفق وأفضل الممارسات المتبعة في المنظمات العالمية العامة والتجارية الأخرى، و من أجل زيادة تحسين المساءلة والمراقبة، اقترح الأمين العام أن تأمر الجمعية العامة بإجراء استعراض شامل لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بغية تعزيز استقلاله وسلطاته، فضلا عن تعزيز خبراته وقدراته[49].

كما تم التأكيد على هذا بمناسبة خطة عمل الأمم المتحدة لعام 2012 التي اقترحها الأمين العام السابق "بان كي مون" من خلال الشروع في الجيل الثاني من برنامج "توحيد الأداء" الذي ركز على الإدارة و الرصد لتحقيق النتائج، مع ضمان قدر أكبر من مساءلة الموظفين و تحسين النتائج[50].

إنشاء إدارات جديدة: مثل إنشاء مكتب لدعم بناء السلام وتعزيز الدعم لكل من مهمة المساعي الحميدة، والديمقراطية وسيادة القانون، وإضافة إلى ذلك، تعيين مستشار علمي للأمين العام يتولى إسداء المشورة العلمية الإستراتيجية بشأن مسائل السياسات، وتعبئة الخبرات العلمية والتكنولوجية من داخل منظومة الأمم المتحدة.

إنشاء مجلس تنفيذي للأمين العام:

من أجل تحسين عملية صنع القرار في مجال السلم والأمن الدولي بدلا من مجموعة الإدارة العليا المنشئة بناء على تقرير عام 1997، لكن هذا المجلس يتمتع بسلطات تنفيذية أقوى منه، بهدف تحسين السياسات والإدارة على السواء، و يدعم هذه الآلية أمانة صغيرة للمجلس تتكفل بالإعداد لصنع القرار ومتابعته، و بهذه الوسيلة يمكن ضمان اتخاذ قرارات تتسم بقدر أكبر من التركيز والتنظيم والمساءلة[51].

إعطاء الأمين العام سلطات إدارية أوسع: من المهم إعطاء الأمين العام، بوصفه الموظف الإداري الأول في المنظمة، سلطات إدارية أعلى مستوى وأكثر مرونة، إذ ينبغي أن تتوفر للأمين العام القدرة على إجراء التعديلات اللازمة في سلك الموظفين، وألا يواجه في ذلك أي قيود لا مبرر لها، كلما احتاج النظام الإداري إلى تحديث شامل.

بناءً على هذا التقرير صدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 283/60 في دورتها الستين[52]، نص على تنفيذ الكثير من النقاط التي أتى بها هذا الأخير، حيث نص القرار على:

تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل تشغيل مكتب أخلاقيات موظفي الأمم المتحدة بفعالية تامة، بعدة وسائل منها ملء الشواغر على وجه السرعة.

تشدد على ضرورة تعزيز الرقابة في المنظمة، وتؤكد أهمية تعزيز المساءلة في المنظمة وكفالة زيادة مساءلة الأمين العام أمام الدول الأعضاء، من أجل أمور عدة منها تحقيق الفعالية والكفاءة في تنفيذ الولايات التشريعية واستخدام الموارد البشرية والمالية[53].

إعطاء الأمين العام صلاحيات أكبر في تنفيذ الميزانية: أذنت الجمعية للأمين العام، على أساس تجريبي، بسلطة تقديرية محدودة لتنفيذ الميزانية ما بين سنتي 2006-2007 و 2008-2009 تسمح له الدخول في التزامات تصل قيمتها إلى 20 مليون دولار أمريكي طيلة فترة السنتين لتغطية احتياجات المنظمة بغرض الوفاء بالاحتياجات المتنامية لها في تنفيذ برامجها وأنشطتها[54]، رغم ذلك فإن الميزانية البرنامجية المقترحة هي الأداة الرئيسية التي يحدد فيها الأمين العام احتياجات المنظمة، بما فيها المتعلقة بعملية إصلاح المنظمة[55].

لقد كان لهذه الإصلاحات المتتالية الأثر الواضح على عمل المنظمة وبوجه خاص على تطور عمل الأمانة العامة و الأمين العام و لو نسبيا، الأمر الذي انعكس ايجابيا على تحسن أداء البرامج والصناديق المختلفة من ناحية صياغة القرارات أو تحسين تناسقها العام مع النظام الأساسي للمنظمة وبصفة خاصة فيما يعنى بالأمن والسلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية.

2- إصلاح طريقة تعيين الأمين العام للأمم المتحدة:

تعتبر عملية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة من أكثر المواضيع حساسية بين الدول الكبرى، وكانت تعلق آمال كبيرة على عهدة (2017-2021) لإدخال عدة إصلاحات في عملية الاختيار و هو الأمر الذي لم يتم، حيث أنه بتاريخ 31 ديسمبر2016 انتهت ولاية الأمين العام الكوري "بان كي مون"، ثامن أمين عام

للمنظمة منذ إنشائها بتاريخ 1945[56]، ليفسح المجال لـ"أنطونيو غوتيرس" بداية من 2017.

بحيث جرى العمل على أن تتناوب على المنصب القارات الخمس، و هذه المرة كان من المفروض أن يكون الأمين العام إما من أوروبا أو أمريكا اللاتينية، لكي يستقر الإختيار أخيرا على أوروبا و بالذات من البرتغال بانتخاب "أنطونيو غوتيرس"، والمرة الوحيدة التي تولى فيها شخصان من القارة نفسها منصب الأمين العام لدورتين متتاليتين، حدثت بسبب استخدام أمريكا لحق النقض ضد العهدة الثانية للمرشح عن إفريقيا "بطرس بطرس غالي" من مصر، ليتم تعويض هذه القارة بأمين إفريقي ثاني وهو "كوفي عنان" من غانا[57].

ما يمكن استخلاصه أن مختلف التقارير الواردة حول إصلاح منظمة الأمم المتحدة تفتقد إلى بدائل واضحة لطريقة لتحسين عملية التصويت أو تعيين الأمين العام لمنظمة المتحدة بالرغم من حساسية هذا الموضوع، لأن منح صلاحية تعيينه للدول الخمس الكبار في مجلس الأمن، جعل من يستلم هذا المنصب يصبح أداة طيعة بيد هذه الدول، وبالتالي فإنه لا يتم تعيين الأمين العام بطريقة شفافة تضمن له الاستقلالية الكاملة في أداء عمله، مما ينعكس سلبا على أداء منظمة الأمم المتحدة ككل.

من هنا يجب حصر عملية التعين بيد الجمعية العامة وليس مجلس الأمن، مما يعطي الأمين العام قوة أكبر في العمل والحرية باتخاذ القرارات، التي تساهم في إحلال السلم والأمن الدولي، بعيدا عن أية ضغوطات يمكن أن تمارس عليه من خلال عزله أو عدم إعادة انتخابه إذا لم يعمل وفق الرؤيا الخاصة بها، من هنا يجب أن يتم التعيين من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما يعطي للأمين العام مرجعية واحدة هي الجمعية العامة، دون ضغط من الدول الخمسة الكبار، وإلغاء حق الفيتو للدول الخمس على الأقل فيما يخص تعيينه، ومنحه استقلال مالي وإداري يجعله بمنأى عن الابتزاز من قبل الدول الكبرى، وزيادة مدة العهدة من خمس إلى سبع سنوات، وأن تكون لمرة واحدة فقط غير قابلة للتمديد، لكي لا يتخذ التمديد كوسيلة لاستمالة الأمين العام من جانب الدول الخمس صاحبة الحق بالنقض[58].

خاتمة:

يعتبر دور الأمين العام للأمم المتحدة من أعقد الأدوار على مستوى منظمة الأمم المتحدة نظرا للمهام الثقيلة الملقاة على عاتقه، وفي ظل الأزمات الراهنة التي يعيشها المجتمع الدولي تظهر الحاجة الملحة لأن يكون هذا الدور أكثر فعالية واستقلالية من الناحية الهيكلية و المالية، ما يحتم تبني نظرة شاملة حول اختياره وتعيينه، ما يخلق اجماعا دوليا عليه يساعده في تسهيل مهامه وجعله محل ثقة خاصة في تسوية النزاعات الدولية، ومن خلال انتخاب الأمين العام الحالي للأمم المتحدة يظهر جليا أن موعد إصلاح هذا المنصب قد تأجل، وهذا راجع لظروف عديدة، تظافرت في نشوئها الظروف الدولية الراهنة و تشابك المصالح الدولية، لكن المؤكد أن ضرورة التغيير تبقى قائمة، وأن حتمية تكريس هذه الإستقلالية تبقى ملحة.

الهوامش:

1 نصت المادة (97) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه:" يكون للهيئة أمانة تشمل أميناً عاماً ومن تحتاجهم الهيئة من الموظفين، وتعين الجمعية العامة الأمين العام بناءً على توصية مجلس الأمن. و الأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر في الهيئة". و بالتالي فإن الأمين العام يعتبر أحد الفروع الرئيسة للأمم المتحدة حسب نص المادة (97) من الميثاق وليست الأمانة العامة ككل، ذلك أن بعض الفقه كالفقيه " ***Hans Kelsen***" يرون أن الأمين العام هو المقصود بعبارة "أحد فروع الأمم المتحدة"، ذلك أن الأمانة العامة هي هيئة إدارية لمنظمة الأمم المتحدة أما الأمين فهو يغلب عليه الطابع التنفيذي، أنظر:

- SABALBAL Hélène, L'évolution des fonctions du Secrétaire général de l'ONU, Mémoire, Université LAVAL, Canada, 2013, pp. 400-401.

– ليتيم فتيحة، الدور السياسي للأمين العام للمتحدة المتحدة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 8، جوان 2005، ص ص 2-3.

2 Charte des Nations unies, 26 juin 1945, 15 C.N.U.O.I. 365 (entrée en vigueur : 24 octobre 1945), l'art. 7 et 97.

3.المادة (1) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة

4 كانت إرادة الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة في عام 1945 تميل إلى جعل دور الأمين العام دورا إداريا في المرتبة الأولى، وعدم إشراكه في الجوانب السياسية بحيث تتولاها الدول.

5 فوغالي أحلام، التسيير العمومي الجديد و إصلاح البيروقراطيات الدولية (الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة الدولية، جامعة باتنة، 2013، ص 88.

6 BOURGI Albert, L'Election Du Nouveau Secrétaire Général De L'ONU, Annuaire Français des relations internationales, p. 832.

7 نافعة حسن، الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص ص 112-113.

8 لم تنجح كل المساعي الحميدة التي قام بها لأمين العام للأمم المتحدة، كما هو الحال في قضية جنوب غرب إفريقيا(الاعتراضات الأولية) لعام 1962، و في قضية" *Rainbow Warrior*" و فشل الأمين "يو تهانت" في الوساطة بين فرنسا و نيوزيلاندا عام 1986، وإقرار فشل بطرس بطرس غالي في رسالة لمجلس الأمن بعد محاولته جمع رؤساء 38 شيخ قبيلة في الصحراء الغربية في لقاء استشاري في فيينا عام 1992، و فشل الأمين العام "دو كويلار" في حرب الخليج الأولى لعام 1990، و غيرها، أنظر:

- SABALBAL Hélène, op. cit., pp. 58-60.

9 يعنى به التدخل المبكر في المواقف التي تنذر بتأزم النزاع لتلافي وقوعه ومعالجته قبل أن يتفاقم.

10 الدقاق محمّد السعيد و حسن مصطفى سلامة، المنظمات الدولية المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص ص 204-205.

11 تنص المادة (96) من الميثاق:" لأي من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية إفتاءه في أية مسألة قانونية. ولسائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها، ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة بذلك في أي وقت، أن تطلب أيضاً من المحكمة إفتاءها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة في نطاق أعمالها".

12 أودع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لدى محكمة العدل الدولية بتاريخ 19 ديسمبر 1994 قرارا للجمعية العامة رقم (75/49) المتعلق بطلب الرأي الاستشاري حول مسألة التهديد بالأسلحة النووية، أنظر:

- Licéité de l'utilisation des Armes Nucléaires par un Etat Dans un Conflit Armée, Avis Consultatif 8 juillet 1996, Recueil C.I.J., 1996, p. 66 et s.

13 Conditions de nominations du Secrétaire général, Résolution AG 11(1), Document du AG ONU, 1ere session, 1946, para. 3.

14 Ibid., para. 4.

15 BOURGI Albert, op. cit., p. 832.

16 نافعة حسن، مرجع سابق، ص ص 112-113.

17 الشكري يوسف علي، المنظمات الدولية و الإقليمية و المتخصصة، الطبعة الأولى، دار إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2003، ص 167؛ الدقاق محمّد السعيد و حسن مصطفى سلامة، مرجع سابق، ص ص 197-198.

18 المادة (97) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

19 L'article 141 du Règlement intérieur de l'Assemblée générale stipule ce qui suit : "Lorsque le Conseil de sécurité a transmis sa recommandation sur la nomination du secrétaire général, l'Assemblée générale examine cette recommandation et se prononce à son sujet au scrutin secret, en séance privée." Toutefois, l'Assemblée générale a pour pratique de mettre aux voix la recommandation du Conseil de sécurité au cours d'une séance publique. De plus, dernièrement (depuis la nomination de Kurt Waldheim), l'Assemblée générale adopte par acclamation les recommandations du Conseil. C'est ainsi que la décision du Conseil de sécurité de recommander à l'Assemblée générale la candidature de M. Kofi Annan a elle aussi été adoptée par acclamation ». Voir: VALLIERES Alain, LA Position Du CANADA Dans Le Cadre Des Travaux De Réforme De L'Organisation Des Nations Unies. In Revue Québécoise De Droit International, n° 19/1, 2006, p. 152.

20 L'article (48) du Règlement intérieur provisoire du Conseil de sécurité dispose de ce qui suit : « Toute recommandation à l'Assemblée générale au sujet de la nomination du secrétaire général est discutée et décidée en séance privée ». Voir : Ibidem.

21 الفلايلة سلامة شاهر، مستقبل الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد، رسالة للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن، 2007، ص ص 36-37.

22 Voir : conseil de sécurité, Résolution (1715), 9 oct. 2006 ; Assemblé Général, Résolution (A/61/L.3), 13 oct. 2006.

23 عميمر نعيمة، دمقرطة الأمم المتحدة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 130-131.

24 تنص المادة (98) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة على أن: "يتولى الأمين العام بصفته هذه في كل اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية، ويقوم بالوظائف الأخرى التي توكلها إليه هذه الفروع، ويعد الأمين العام تقريرا سنويا للجمعية العامة بأعمال الهيئة".

25 تم تعليق أعمال مجلس الوصاية في 1 نوفمبر 1994 بعد حصول آخر إقليم مشمول بالوصاية من بين 11 إقليم وضع على مكتب المجلس على استقلاله و هو إقليم "بالاو" في 1 أكتوبر 1994.

26 Iraq-République islamique d'Iran, conseil de sécurité, Résolution CS 598, Doc du CS NU, 2750e séance, Doc ONU S/RES/598 (1987), para. 6.

27 Plainte pour détention et emprisonnement, en violation de la Convention d'armistice de Corée, de militaires appartenant aux forces des Nations Unies, assemblé général, Résolution AG 906, Doc de AG ONU, 9e session, Doc ONU, A/RES/906 (IX), 1954.

28 أنظر: نافعة حسن، مرجع سابق، ص ص 151-153.

29 GHALI Boutros Boutros, Vers quelle réforme de l'ONU?, Revue Géostratégiques, n° 14, novembre 2006, pp. 185-186.

30 تنص المادة (99) من الميثاق على أن:" للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي".

31 استقال الأمين العام" تراجيف لي" بتاريخ 10 نوفمبر 1952، و توفي" داغ هامرشولد" في 18 سبتمبر 1961 بأسيتونيا الجديدة في حادث تحطم طائرة بالكونغو في ظروف غامضة، و تم استعمال حق النقض لمنع تمديد العهدة الثانية لـ "كورت فالدهايم" بعد محاولة خرق القاعدة العرفية للعهدتين، و تم رفض تمديد العهدة لـ"بطرس بطرس غالي".

32 سعادي محمد، قانون المنظمات الدولية(منظمة الأمم المتحدة نموذجا)، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 111.

33 AH TCHOU Stéphanie, L'ONU, Quelles Réformes Pour Quel Avenir ?, FNGM, Forum Pour Une Gouvernance Mondiale, 2008, p. 31 et p. 78.

34 بطرس بطرس غالي، تقرير برنامج للسلام (الدبلوماسية الوقائية و صنع السلم و حفظ السلام)، وثائق الأمم المتحدة، *A/47/277-S/24111.17*، 17 جوان 1992.

35 OUEDRAOGO Bawindsomdé Patrick, Le statut juridique du fonctionnaire international sous l'angle des fonctionnaires de l'Organisation des Nations Unies et des fonctionnaires des Communautés européennes : Contribution à l'actualité de la notion de « fonctionnaire international, thèse Pour l'obtention du grade de Doctorat en Droit, L'Université De Bretagne Occidentale, Paris, 2012-2013, pp. 683-684.

36 كوفي عنان، تقرير" تجديد الأمم المتحدة: برنامج الإصلاح"، مقدم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة (51)، رقم (*A/51/1950*)، 23 سبتمبر 1997.

37 المرجع نفسه، الفقرة 34، ص 16.

38 المرجع نفسه، الفقرة 35، ص ص 16-17؛ و الفقرة 96، ص 32.

39 المرجع نفسه، الفقرتين 37-38، ص 17.

40 Voir : Assemblé Général, Résolution (A/52/12B), 9 janvier 1997.

41 أنظر: حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، تقرير صادر عن إدارة شؤون الإعلام، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، 2014، ص 24؛ و انظر كذلك: -
Sabalbal Hélène, op. cit., p. 118.

42 كوفي عنان، تقرير" تجديد الأمم المتحدة: برنامج الإصلاح"، مرجع سابق، الفقرة 39، ص 17.

43 كوفي عنان، تقرير" تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات"، مقدم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة (57)، رقم (A/57/387)، 9 سبتمبر 2002، ص 4، و ص 35.

44 المرجع نفسه، ص 29.

45 كوفي عنان، تقرير "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، الأمن، وحقوق الإنسان للجميع"، مقدم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة (59) للتنفيذ و المتابعة، رقم (A/59/2005)، 21 مارس 2005.

46 اجتمع قادة العالم في نيويورك لاستعراض التقدم المحرز منذ صدور إعلان الأمم المتحدة للألفية(قرار الجمعية العامة 02/55) ، الذي اعتمدته جميع الدول الأعضاء في عام 2000، وفي إطار الإعداد لمؤتمر القمة هذا، طلبت الدول الأعضاء من الأمين العام تقديم تقرير وافي عن تنفيذ إعلان الألفية.

47 أنظر المادتين: (98)، (99) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

48 كوفي عنان، تقرير "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، الأمن، وحقوق الإنسان للجميع"، مرجع سابق، الفقرة 186، ص 64.

49 المرجع نفسه، الفقرة 192، ص 65.

50 خطة عمل الأمين العام "بان كي مون" للسنوات الخمس (2012-2016)، رقم 21448-12، ص 08.

51 المرجع نفسه، الفقرة 191، ص 65.

52 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 60، المنعقدة بتاريخ 7 جويلية 2006، رقم(A/RES/60/283)، بناءً على التقرير التفصيلي للأمين العام رقم (A/60/846).

53 المرجع نفسه، أولا، ص 2.

54 المرجع نفسه، ثالثا/6، ص 4.

55 المرجع نفسه، ثالثا/8/ج، ص 5.

56 بان كي مون من مواليد 13 جوان 1944 بكوريا الجنوبية، تولى منصبه كأمين عان للأمم المتحدة بتاريخ 1 جانفي 2007 بعد انتخابه في 13 أكتوبر 2006، و هو خامس أمين عام يكمل العهدة الخماسية الثانية من بين ثمانية أمناء عامين تداولوا على المنصب.

انتهت ولاية بطرس بطرس غالي بتاريخ 31 ديسمبر 2006. 57

58 سلامة شاهر الفلايلة، مرجع سابق، ص ص 87-88.